الشرق الأوسط: بين رغبة القيادة التركية ودوام المبادرة الأمريكية

ملخص:

إن منطقة الشرق الأوسط تعتبر محل أنظار القوى الإقليمية والدولية بغرض الهيمنة عليها بشتى الوسائل وفي كافة المجالات، فمن ناحية الجغرافية السياسية تزخر هذه المنطقة بموقع استراتيجي تراوح بين الكم الهائل لعدد السكان، وبين المساحة الواسعة لأراضيها التي هي الأخرى غنية بثروات باطنية يأتي في مقدمتها النفط، فمن الناحية الاجتماعية تتسم هذه المنطقة بأزمات تنوعت بين أزمة الاندماج وأخرى للتكامل، أما من الناحية الاقتصادية ضعف وهشاشة البنية التحتية لغالبية الدول هي الحلقة الأبرز، أما سياسيا يشهد هذا الحيز الجغرافي مسرحا واسعا لصراعات عرقية ونزاعات إثنية ناهيك عن حروب أهلية وأخرى حدودية، كل هذه الأوضاع المتذبذبة وغير المستقرة نجدها قد فتحت المجال واسعا لتحرك قوى دولية وأخرى إقليمية اتجاه المنطقة، فتركيا بحكم ما تحوزه من مقومات تاريخية، بشرية، و جيوبولوتكية اندفعت بقوة وفق استراتيجية بعيدة المدى مستغلة ما هو كائن للعب دور إقليمي ريادي وقيادي، وفي ذات السياق نجد أن هذه الرؤية التركية حيال المنطقة برمتها قد اصطدم بمقاربة استراتيجية لقوى دولية فرضت نفسها بقواها الاقتصادية، العسكرية والدبلوماسية والمؤسسية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ليأخذ شكل التقاطع بين الاستراتيجيتين طابعا تعاونيا وأخر صراعيا، وعلى هذا النمط نمت و توطدت العلاقة بين الطرفين

(نظرية القيادة من الخلف الولايات المتحدة الأمريكية)، ونظرية التحالف الاستراتيجي المشترك تركيا).

Abstract:

The Middle East region of the attention of the regional and international powers for the purpose of domination by various means in all fields , On the one hand and the geopolitical abounds in this region enjoys a strategic location between the huge number of the population , And the wide area of its territory which is rich other wealth of the aquifer in the forefront of which is the oil , From a social standpoint characterized this region crisis varied among the crisis of integration , As for the economic weakness and fragility of the infrastructure of the majority of States , Politically, the geographical space scene wide ethnic conflict and civil wars and the Border , Turkey by virtue of the holdings of the historical factors, human, strongly rushed according to the strategy of far-reaching exploiting what is an object to play the role of a pilot regional leader , In the same context, we find that these Turkish vision toward the region as a whole had collided with a strategic approach represented in the United States of America , And consolidated the relationship between the two parties (the theory of the leadership of the attribution of the United States of America), (and the theory of strategic alliance joint Turkey).

الشرق الأوسط: بين رغبة القيادة التركية ودوام المبادرة الأمريكية

نورالدين دخان*

مدير مخبر العلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجزائر

سليم بدرة **

طالب دكتوراه – جامعة باتنة

تمهيد:

إن منطقة الشرق الأوسط حيز جغرافي جلب إليه الأنظار الإقليمية والدولية، انعكست عليه مختلف التجارب الديمقراطية و عواصف التحولات الدولية، والتي رمت بظلالها على أنظمة هذه الدول فوجدت نفسها مكبلة تصارع الشرعية وتبحث عن المشروعية، وفي ظل تحركات القوى الإقليمية والدولية أمام ما يسمى بأولوية التدخل و روح المبادرة تحت شعار "تعظيم القوة والعمل على صون والحفاظ على المصالح الاستراتيجية"، تتطلع تركيا لأن تكون اللاعب الأول في الجوار الإقليمي، لما تحوزه من إمكانات عسكرية واقتصادية وحتى دبلوماسية والتي تجعل من سياساتها ذات حركة نشطة وفعالية دائمة مستمرة للعب دورا مهما سواء كان ذلك في شكل بحث مقترحات أو فرض وجود ودحض قيود، حفاظا على أمنها ومصالحها. ومن ثم دوام غائية القيادة و الريادة الإقليمية، حق إقليمي ودولي مشروع وليد تفكير استراتيجي مدروس مفتوح، كتب له الاصطدام بتصميم استراتيجي لوجستي لقوى دولية فرضت نفسها بقواها الاقتصادية، العسكرية والدبلوماسية والمؤسسية في المنطقة عبر التاريخ جعلت من شعوب المنطقة تذعن لها طوعا وتبعية في مقابل المشروطية السياسية، ونخص بالذكر هنا الولايات المتحدة الأمريكية،

وبهذا تسعى تركيا بأن لا تكون فاقدة القيادة وسجينة الدور، أمام الولايات المتحدة الأمريكية السيد المطاع الذي لا تقبل مصالحه القسمة على اثنين، وهنا نتساءل، إلى أي مدى أثرت محددات السياستين الخارجيتين التركية والأمريكية على القضايا الشرق الأوسطية؟

أولا: المضامين المختلفة لمفهومي الشرق الأوسط والسياسة الخارجية لتركيا و والولايات المتحدة الأمريكية

1- مفهوم الشرق الأوسط: يتميز مفهوم الشرق الأوسط بالتعقيد والتداخل والتشابك، إذ لم تتفق الساحة العلمية، والأكاديمية على تعريف محدد وجامع له، ولعل مرد ذلك اعتبارات سياسية وأخرى تاريخية واستعمارية.

أ- كرونولوجية مصطلح الشرق الأوسط: تاريخيا وبالتحديد منذ مضي القرن العشرين ذاع صيت المصطلح، لتلقى أبعاده السياسية رواجا علميا، وتوسعا بحثيا أكاديميا في أبعاده الاستراتيجية ومجالاته الاقتصادية، والثقافية منها والاجتماعية، إنه مفهوم غامض لطالما ارتبطت تسميته بالمصالح الغربية الاستعمارية البريطانية منها والفرنسية(1)، وفي هذا السياق يرجع مفهوم الشرق الأوسط إلى رجل الاستخبارات البريطاني الجنرال "توماس إدوارد جوردن- Thomes Tdward Tordan" في مقال كتبه سنة 1900 نبه فيه الحكومة البريطانية للخطر الروسي المرتقب على المصالح البريطانية في الهند، خاصة إثر تقدم هذا الأخير في بلاد فارس (إيران حاليا)، ليعرف بعد ذلك المصطلح رواجا وتطورا تاريخيا وأكاديميا وذلك عندما ارتبطت تسميته بالمقال المنشور لضابط البحرية الجنرال الأمريكي " ألفرد ماهان – Mahan " سنة 1902 الصادر في مجلة "national review" تحت عنوان: "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية"، أين أطلق هذا المصطلح على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية وليعرف بعد ذلك هذا المفهوم تداولا كبيرا وعلى نطاق واسع وذلك عندما استقاه " فلنيتن جيرول- Chirol " مراسل جريدة التايمز اللندنية في طهران، والذي أخذ يستخدمه بكثرة في مقالاته التي كانت تنشر بذات الجريدة، ثم أعقبه بعد ذلك صدور كتاب "هاملتون" بعنوان "مشاكل شرق أوسطية" وكان ذلك سنة 1909، وفي سنة 1911 استخدم من طرف اللورد "كيرزون" حاكم الهند في إشارة منه أن عبارة الشرق الأوسط تفضي إلى دلالات جغرافية ارتبطت بالمناطق التالية: تركيا، الخليج

العربي، إيران،(2) وبعد الحرب العالمية الأولى اكتسب مصطلح الشرق الأوسط ذيوعا حيث أنشأ "ونتسون تشرشل" وزير المستعمرات البريطاني آنذاك ما عرف بإدارة الشرق الأوسط وكان ذلك في سنة 1921 حيث أنيط بالإدارة شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، وفي هذا الصدد جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية لتؤكد وتقر منهجيا وموضوعيا بمفهوم الشرق الأوسط ذو الإيحاءات السياسية منها، والاستراتيجية وذلك عندما أنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط، والتي كانت قائمة تحت إشراف البريطانيون، وفي عام 1945 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية معهد الشرق الأوسط، أين حددت هذه المؤسسة القريبة من وزارة الخارجية الأمريكية مجالها الجغرافي في المنطقة الواقعة بين المغرب وباكستان،(3) وهنا نخلص أن ميلاد هذا المصطلح جاء ليعبر عن اختلافات في الرؤى، وتناقضات في المصالح بين أطراف غربية أوروبية وأخرى وأمريكية ذات الخبايا والنوايا الاستنزافية الاستغلالية البعيدة كل البعد عن الحيز الجغرافي المحيط بهذه الدول .

1-2: الشرق الأوسط تعاريف تقبع بين الاختلاف و التعدد : كما أشرنا سابقا توجد صعوبة في تحديد الصورة النهائية لمصطلح الشرق الأوسط، وذلك راجع ربما لاختلاف وتنوع وجهات النظر بالنسبة لكل باحث، خاصة وأن هذا الأخير ذي صبغة سياسية محضة.

* الشرق الأوسط :"مصطلح جغرافي وسياسي هلامي القوام، يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب اختلاف وتعدد وتنوع وجهة النظر إليه، وأهم التصنيفات المقدمة له." (4)

* تعريف الموسوعة البريطانية للشرق الأوسط:" هو تلك الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية وإيران ."

* تعريف القاموس السياسي للشرق الأوسط: "اصطلاح جغرافي يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الأسيوية والإفريقية المتجاورة القريبة من أوربا ويطل أكثرها على البحر المتوسط."(5)

* تعريف القاموس الموسوعة السياسية للشرق الأوسط:" مصطلح غربي استعماري كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية، وهو يشمل منطقة جغرافية تضم: سوريا ولبنان وفلسطين

والأردن والعراق والخليج العربي، ومصر وتركيا وإيران، وتتوسع لتشمل أفغانستان، قبرص وليبيا أحيانا" .(6).

من خلال ما تقدم من تعريفات نستتشف أن مفهوم الشرق الأوسط يحمل في مكنوناته جملة من الميزات نذكرها على النحوي الاتي:

– إن مصطلح الشرق الأوسط تسمية غربية أوروبية، وهو بذلك مكمل لمصطلحي الشرق الأدنى والشرق الأقصى وقد أطلق المصطلح على بلدان عربية وغير عربية في قارة أسيا، لكن هذا المصطلح الجغرافي السياسي غير محدد المساحة فتارة يعني البلدان العربية الأسيوية، وتارة تضاف إليه البلدان الأخرى.

– إن تحديد منطقة الشرق الأوسط يغلب عليها الطابع المصلحي، لذا نجد أغلب التعريفات لا تستند إلى معايير موضوعية في تحديد ماهية الشرق الأوسط والدول التي تدخل في إطاره .

– إن معظم التعريفات المقدمة للشرق الأوسط لها دوافع وأهداف سياسية، ومن ثم فهي تقوم بدراسات علمية لتحقيق أهداف سياسية وأخرى استراتيجية.(7)

1-3: خصائص منطقة الشرق الأوسط : تبرز هذه الخصائص في:

– سيادة اللغة العربية على غالبية سكان المنطقة، باستثناء طرفها الشمالي أين تسود اللغة التركية، أما أطراف إيران الغربية الداخلة في قلب المنطقة فتسودها اللغة الإيرانية، أي أن المنطقة مزيج بين العربية والكردية والفارسية.

– تتسم منطقة الشرق الأوسط بمناخ جاف وشبه جاف له آثاره الواضحة على معدلات النمو الاقتصادي، إذ يشكل نقطة قوة في التركيب الاستراتيجي لدول هذه الأخيرة.

– تتسم منطقة الشرق الأوسط بثراء باطني لا يستهان به، إذ بلغ إنتاج البترول الخام العالمي حوالي 35%، بينما وصل احتياطي البترول العالمي المؤكد حولي 65.1%، ولعل هذا ما جعل المنطقة ذات موقع استراتيجي مهم، ومحل أطماع القوى الكبرى.(8)

– تتسم منطقة الشرق الأوسط من الناحية السياسية والاجتماعية بتناحر وتطاحن سياسي، وتشرذم طبقي.

– تضم منطقة الشرق الأوسط خليطا من القوميات والأديان، بحيث أن القاعدة الأساسية فيها هي التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل، بحيث أصبح واضحا أن مصطلح الشرق الأوسط هو أكثر من مصطلح جغرافي، فهو مصطلح سياسي واقتصادي، يضم بين جناحيه أقوام من عروق شتى عربية، تركية وفارسية وكردية وغيرها، ومن أديان شتى إسلامية ومسيحية ويهودية.(9)

1-4: الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط: منطقة الشرق الأوسط إلى جانب تمتعها بالموقع الجغرافي الاستراتيجي الهام، ومع امتلاكها لثروات مادية وبشرية كثيرة، استطاعت التأثير ولا تزال في مسيرة الحياة الإنسانية وأخذ موقع الصدارة من تاريخ البشرية، وذلك لما قدمته للإنسانية.

* **الأهمية الجيوبولتيكية** : تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم، فموقعها الاستراتيجي الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد، كما أن توسطها قارات العالم قديما آسيا وإفريقيا وتماسكها جغرافيا وتحكمها في أهم الممرات الدولية وإطلالها على بحار ومحيطات هامة، جعل منها منطقة ذات أهمية قصوى في العلاقات الدولية، في حين بات لها تأثير كبير في تضارب المصالح العالمية، وفي هذا السياق كتب" ألفريد تيير ماهان" الضابط والمؤرخ الأمريكي في كتابه" تأثير القوة البحرية على التاريخ" الصادر عام 1892 أن الظروف هي التي جعلت من البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم أكبر مما عليه أي سطح مائي أخر يتمتع بذات الحجم، فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه ولا يزال الصراع مستمرا (10).

* **الأهمية الاقتصادية:** تزخر منطقة الشرق الأوسط بثراء باطني، حيث تحوز دول المنطقة مكانة هامة ضمن خارطة السوق النفطية، ولعل هذا ما جعلها ميدانا تتنافس الدول على استثمار موارده بعد أن دلت البوادر على وفرة بترولية، حيث نشطت أعمال البحث عن البترول في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى حيث كان النصيب الأكبر لصالح الولايات المتحدة الأمريكية (11)، كيف لا و أنه ليس من قبيل المفاجآت أن غالبية التقديرات تشير إلى

أن منطقة الدول العربية ستزيد من إنتاجها النفطي مما سيؤدي إلى زيادة حصتها من الإنتاج العالمي حتى عام 2030، في حين ومن بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم هناك خمس دول من منطقة الشرق الأوسط قد بلغ احتياطها النفطي عام 2010 ما يقارب حوالي 100مليار برميل وهي: المملكة العربية السعودية العراق، إيران والكويت والإمارات العربية المتحدة، والتي تضم فيما بينها احتياطات تقدر بـ 587.89 مليار برميل مشكلة بذلك حوالي 48% من إجمالي الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم، فإلى جانب المورد البترول، لعب مورد الغاز الطبيعي وغيره من موارد طبيعية دورا كبيرا في جلب أنظار الدول الكبرى إلى المنطقة.(12)

* **الأهمية الثقافية:** تتسم منطقة الشرق الأوسط بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والعرقي، فمن الناحية العرقية السلالية يقطن هذه المنطقة ثلاثة أجناس:

– الشعوب الهندية الأوروبية في كل من إيران والعراق وبعض مناطق الأناضول وكل هؤلاء يتكلمون الفارسية وبعض اللغات القريبة منها.

– الشعوب التركية، ويتكلمون اللغة التركية.

– الشعوب السامية، وهم لا يمثلون أمة واحدة فمنهم العرب الإسرائيليون الذين يتحدثون العبرية.

* هذا ونفس الشيء نجده ينطبق من الناحية الدينية، بحيث أنه على الرغم من أن أكثر الأديان انتشارا في المنطقة هو الإسلام، إلا أن أبناءه لا يمثلون كتلة متجانسة، بل ينقسمون إلى شيعة وسنة، و ينقسم الشيعة بدورهم إلى علوية وزبدية وجعفرية، هذا إلى جانب البهائيين والدروز، أما المسيحيون فينقسمون بدورهم إلى حوالي اثنتي عشرة كنيسة مثل: الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية والروم والكاثوليك والانجيلكان والبروتستان، وهناك أيضا الديانة اليهودية بطوائفها المتعددة إلى جانب العديد من الأديان والمذاهب الأخرى.(13)

* هذا التعدد الاجتماعي والتنوع الثقافي الذي طبع مجتمع منطقة الشرق الأوسط طالما كان سببا رئيسيا للصراعات السياسية التي هزت كيان هذا الحيز الجغرافي.

02– مفهوم السياسة الخارجية التركية .

يعد موضوع السياسة الخارجية التركية من المواضيع الهامة والمثيرة للجدل والنقاش والتحليل، لأنها ببساطة تعبر عن صورة مجسدة لمعالم الدولة، أو بالأحرى السلوكات السياسة العامة للدولة المبنية على مجموعة من المحددات تعد بمثابة مقومات ومرتكزات مرشدة وموجهة للسلوك الخارجي للوحدات الدولية نذكر على سبيل الحصر منها، الموقع الجغرافي، والمورد البشري ودور النسق العقائدي لصانع القرار الخارجي، وتفاعل هذه العوامل مجتمعة، أو هذه المحددات مع البيئة الخارجية لتكتمل بعد ذلك الصورة النهائية للسياسة الخارجية، سواء اتسمت بالقوة والهيمنة، السيطرة وبسط النفوذ، أو امتازت بالضعف والإذعان، الهشاشة والتبعية.

في هذا السياق فإن الحديث عن السياسة الخارجية التركية خاصة بعد الإعلان الرسمي للجمهورية و إلى غاية اليوم يجعلنا نتوقف قليلا عند تاريخ هذا البلد الذي صنع ولا يزال يصنع الحدث، بلد المتناقضات أو كما أطلق عليه تسمية الجمهورية الحائرة، فدولة تركيا تزخر بقدرات داخلية هائلة وثمينة كان لابد من حسن استغلالها حتى يتسنى لها الارتقاء مبكرا بمصاف القوى الكبرى، لكن يشاء القدر وتشاء الصدف أن يشهد هذا البلد عاصفة وزلزالا سياسيا عصف بكيانه إعصاران الأول: تمثل في النزاع السلطوي بين ما هو مدني و بين ما هو عسكري والثاني: تجسد في الصراع بين من ينادي بالتيار الإسلامي والآخر الذي ينادي بالأصولية العلمانية، ليعود النصر للنزعة العسكرية ولتتجسد بعد ذلك معالم العلمانية الأتاتوركية، ولينعكس كل هذا على السياسة الخارجية التركية والتي اتسمت منذ تأسيس الجمهورية والى غاية عقد التسعينات من القرن الماضي بسياسة خارجية أحادية التوجه نحو الغرب، سياسة خارجية أقل ما يقال عنها بأنها سياسة سلبية، جامدة ناجمة عن توليفة عقائدية فضلت فيها آنذاك النخبة السياسية العسكرية التركية رفع شعار السلام في الداخل والسلام في العالم، ليستمر الحال على حاله إلى حين تفجر بعض الأحداث السياسية التي حملت في ثنايا طياتها بزوغ بعض المتغيرات التي ألقت هي الأخرى بظلالها تأثيرا على العملية السياسية على المستوى الداخلي بصفة خاصة وعلى المستوى الخارجي بصفة عامة، ألا وهي ميلاد ما يسمى بحزب العدالة والتنمية هذا الأخير استطاع أن يغير مجرى الحياة السياسية التركية على كافة الأصعدة سواء على المستوى المحلي: من خلال إبعاد المؤسسة العسكرية عن الساحة السياسية ومن ثم إرجاع السيطرة للمدنيين،

أو على المستوى الإقليمي من خلال التوظيف الجيد لمفهوم حسن الجوار خاصة مع العرب والقوقاز وشرق الأوسط، أو على الصعيد الدولي من خلال حجز مكانة دولية محترمة كانت وليدة جهود نخبوية ذات تفكير استراتيجي بعيد المدى، أين تم التخلي عن مفهوم الجسر والانتقال لمفهوم أخر وهو تصفير المشكلات و ما يعني ذلك من سلوك خارجي نشط، و أسلوب دبلوماسي فعال، و تسجيل تواجد دولي قوي ومستمر.

2-1:مقومات السياسة الخارجية التركية

أ-المقومات الجيوبولتكية: يعد مقوم الجغرافيا السياسية أحد أهم الدعائم التي يرتكز عليها صانع القرار الخارجي لدولة ما لتوجيه سياسة بلده الخارجية، حيث يساهم هذا الإدراك والوعي في استغلال ما هو كائن من إمكانات مادية خاصة ما تعلق منها بالموقع الاستراتيجي للبلد، من جهة المساهمة في إكساب هذا الأخير القوة الفعلية للوحدة الدولية إقليميا ودوليا، و من جهة أخرى، يسهل للدولة الدخول في علاقات تعاونية وصراعية في نفس الوقت.

وتتربع تركيا على مساحة قدرها 779542 كم مربع، تحدها من الشمال الغربي بلغاريا و اليونان، ومن الشمال البحر الأسود، ومن الشمال الشرقي جورجيا وأرمينيا، ومن الشرق كل من إيران وإقليم ناكسيفان الأذربيجاني، ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر المتوسط ، ومن الغرب بحر ايجة.(14)

من خلال هذه التوليفة الحدودية نلاحظ أن تركيا تجاور ثماني 08 دول عبر الأطوال الحدودية التالية: طول الحدود مع أرمينيا 268 كم، طول الحدود مع أذربيجان 09 كم، طول الحدود مع بلغاريا 240 كم، طول الحدود مع جورجيا 252 كم، طول الحدود مع اليونان 206 كم، طول الحدود مع إيران 499 كم، طول الحدود مع العراق، 331 كم، طول الحدود مع سوريا 822 كم.

أما الحدود الساحلية 7200 كم، والمياه الإقليمية في بحر ايجة 6 أميال، والبحر المتوسط 12 ميلا والبحر الأسود 12 ميلا .(15)

إن الحدود الجغرافية التي تحوزها الآن تركيا هي امتداد لتطور تاريخي صراعي عسكري طويل، خاذته الدولة العثمانية منذ زمن "عثمان ابن أرطغل" إلى غاية تأسيس الجمهورية على يد "كمال أتاتورك"، أي أن الحدود المرسى عليها الآن جاءت وليدة كفاح نضال عسكري بحت كلل بموقع استراتيجي هام، جعل في الماضي وسيجعل تركيا في المستقبل القريب من أن تكون قوة عالمية على كافة الأصعدة ويكفي في هذا الجانب وبلغة الجغرافيا السياسية أن نزكي تركيا لأن تكون قوة محورية وإقليمية لكونها تتوسط قارتين وتجاور ثماني دول، قوة مائية لتحكمها في ثلاث مضايق وممرات مائية هامة، وقوة بحرية لحدودها الساحلية .

ب- المقومات الديمغرافية: يعد المقوم السكاني أحد أهم المقومات الدافعة والمحفزة نحو بلوغ خطوات متقدمة لتحقيق ما يسمى بالتنمية الشاملة، وفي هذا السياق يقدر إجمالي سكان الجمهورية التركية حسب تقديرات سنة 2007 (74.4 مليون) ساكن، فهذا الكم الهائل من السكان وفي حالة ما سمح لتركيا مستقبلا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، سيجعل منها الدولة رقم واحد لأنها البلد الأكثر كثافة سكانية من ثمة سينجر عن هذا المؤثر نقلا سياسيا يوازي هذه الكثافة في البرلمان واللجان الأخرى وبالتالي سيفوق الثقل الذي تتمتع به دول كبرى كفرنسا ألمانيا، وايطاليا، هذا وفضلا عن ما سيتمتع به الساكن التركي من حرية التنقل والإقامة، ومن ثمة سيجتاح حوالي عشرة ملاين عنصرا تركيا أوروبا، هذا وما يعنيه ذلك من تبيعات ستعود بالفائدة الايجابية لدولة الأمة في شتى الأصعدة وكافة المجالات.(17)

ج- مقوم المورد الطبيعي : تركيا بلد يتسم بوفرة الموارد الطبيعية خاصة ما تتعلق بأهم موردين تفتقرهما باقي الدول المجاور لها، ألا وهما المياه والغذاء في حين أنها تعوز موردين آخرين هامين وضروريين للانتعاش الاقتصادي على المستوى المحلي بالدرجة الأولى، وعلى مستوى التجارة الخارجية بدرجة ثانية، ألا وهما الغاز والنفط فتركيا تتمتع بموارد طبيعية وثروات معدنية وبمساحات شاسعة إضافة إلى موقع مميز، كل هذا أعطى دافع معنوي للاقتصاد التركي بأن يتسم بالتركيب والتعقيد، كونه ينطلق من التكامل ليخلص للاندماج، ولعل ما يؤكد صحة هذا، هو أن البلد يتمتع باكتفاء ذاتي، فمن الناحية الزراعية يحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج البندق والمشمش والتين، أما من الناحية الصناعية فيحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الزجاج

المسطح، في حين تقع تركيا ضمن الخماسي العالمي الأول لإنتاج الذهب، والثماني العالمي الأول لصناعة وبناء السفن.(18)

وعليه نخلص إلى القول تركيا غنية بالموارد الطبيعة، لكنها فقيرة في نفس الوقت خاصة وأنها تفتقر أهم موردين يضمنان التواجد القوي على المسرح الدولي، فيتحولان بها من وحدة دولية تابعة، إلى أخرى متغيرة ضاغطة مسيطرة ونافذة، ألا وهما موردي الغاز والبترول، لكن هذا لم يمنع صانع القرار التركي من الاستثمار في ما هو كائن والسعي في نفس الوقت للتطلع لما يجب أن يكون.

د- المقوم الاقتصادي والعسكري:

* **المقوم الاقتصادي:** لعب الحلم التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي دورا كبيرا في حصد الاقتصاد التركي مراتب مشرفة ضمن الاقتصاديات العالمية، إذ أضحى يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا، كيف لا وهو واحد من أهم وأكبر الاقتصاديات في البلقان والشرق الأوسط، حيث وصل الدخل القومي به حوالي 240 مليار دولار عام 2003، أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد تخطى حجم التجارة الخارجية حاجز 100 مليار دولار في عام 2008، بينما وصل نصيب الفرد من الدخل القومي حوالي 10 ألاف و67 دولار(19)، ولعل هذا الارتفاع في المعدلات المسجل يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى للسياسة التي تبناها قادة حزب العدالة والتنمية، والتي أعطت النتائج التالية:

- ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف.

- ارتفاع حجم الإنتاج ضعفين .

- ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من 75% إلى 80%.

- ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في الفترة المذكورة بنسبة 300% أما استثمارات القطاع الحكومي فقد ارتفعت إلى نسبة 100%.

- ارتفاع نسبة الاستهلاك لتصل 39%،و22% في القطاع الحكومي.

– انخفاض عجز الموازنة العامة من الناتج القومي من 16.5%إلى اقل من2%.(20)

* **المقوم العسكري:** إن القوة العسكرية هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة زمن الحرب، إن القدرة العسكرية لبلد ما كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة، تتحدد بالقرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية مما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات تؤثر على المقاييس الأمنية للدولة إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية ونقلها، وتحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية السياسية. (21)

وفي هذا السياق تقبع القوات التركية المسلحة، أو بالأحرى الجيش التركي في المراتب الأولى عالميا من حيث تعداد الجيوش حيث يعد أكبر ثاني جيش في حلف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وثامن أكبر جيش عالمي باحتياطي بلغ تعداده الإجمالي حولي 308 ألف جندي موضوعين في الخدمة ، كيف لا وقد وصل عدد الأشخاص الموائمين للخدمة العسكرية في تركيا حوالي 12 مليون، بينما وصل عدد من يدخل سن التجنيد 680 ألف كل عام بينما يتوزع حوالي 515100 شخص يؤدون الخدمة العسكرية على صنوف القوات المسلحة بين 402000 للقوات البرية و60100 للجوية، و53000 للبحرية، هذا وكما يمكن للجيش أن يجند 378700 من المواطنين المؤهلين للأعمال العسكرية عند الضرورة، هذا و لدى الأتراك أيضا 40 الف جندي في قبرص التركية وحوالي3000 جندي يعملون في إطار عمليات الأمم المتحدة (الناتو).(22)

الجدول رقم01 : يوضح الأسلحة الرئيسية لدى الجيش التركي .

السنة	السلاح دبابات قتال رئيسية	المدفعية	الطائرات المقاتلة	طائرات هيلوكوبتر
1990	3714	4191	163	273
1994	4919	4275	174	262
1998	4205	4274	168	291
2002	4205	2990	168	534

المصدر: عقيل سعيد محفوظ، ص 170.

وبهذا نجد أن تركيا قد اهتمت بتطوير قدراتها العسكرية، حيث سجلت تواجدها كحليف لعدة منظمات دولية ذات طابع أمني كالناتو مثلا، هذا من جهة ومن جهة أخرى، نجد أنها بنت علاقات استراتيجية متينة مع دول صديقة كإسرائيل مثلا، ومن هنا ومن خلال هذه التركيبة العسكرية يتبين أن هذا البلد أضحى يتمتع بقاعدة لوجستية متقدمة، وذات موقع استراتيجي مهم وقريب من مسرح العمليات العسكرية في الشرق الأوسط، وأصبح له أيضا القدرة على أداء دور إقليمي عسكري.(23)

2-2: مرتكزات السياسة الخارجية التركية

- التوازن بين الحرية والأمن: لا يمكن لدولة أن توثر في محيطها الإقليمي دون إقامة توازن بين الأمن والحرية، فرغم أن العالم عرف تحديات أمنية بفعل الإرهاب نتيجة أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، فتركيا استطاعت أن تحقق نوعا من الانسجام بين حرية مواطنيها و أمنها الداخلي، وهذا بفضل الديمقراطية المقوم الأساسي في تركيا.

- تصفير المشاكل مع الدول المجاورة: تتبع علاقات تركيا مع جيرانها مسارا أكثر تعاونا فهناك اعتماد اقتصادي متبادل ينمو بين تركيا وجيرانها ففي سنة 2009 على سبيل المثال، حققت تركيا تقدما دبلوماسيا كبيرا مع أرمينيا التي تبقى العلاقة معها في كل الأحوال الأكثر إشكالية في سياسة تركيا الإقليمية، كما انفتحت علاقاتها أيضا مع جورجيا وبلغاريا وإيران، عموما يمكن القول أن صناع القرار في تركيا قد اخذوا من مبدأ تصفير المشاكل خطوة جادة، وأبعد سعيا لتعاون بين تركيا والدول المجاورة لها .

- التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار :تلعب السياسة الخارجية التركية دورا في التأثير في قضايا الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان، ففي التسعينيات اهتمت تركيا بالأزمة في البلقان إثر اندلاع الحرب البوسنة والهرسك وكوسوفو، بينما ظل تأثير تركيا محدودا في الشرق الأوسط مقارنة مع البلقان والقوقاز، لكن في السنوات الأخيرة لعبت تركيا دورا مؤثرا في الشرق الأوسط إثر زيارة وزير الخارجية التركي السابق عبد الله غل إلى لبنان عام 2004.(24)

– السياسة الخارجية المتعددة البعد: و يعني ذلك الاتساق في السياسة الخارجية وعدم تعارض توجهاتها تجاه الدول والمنظمات الدولية فتركيا تعمل على تدعيم علاقاتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة في إطار حلف الناتو وفي إطار علاقاتهم الثنائية، وكذلك تدعم علاقاتها مع روسيا والاتحاد الأوروبي، وفي الوقت الذي نجدها تدافع عن بعض قضايا العرب وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني وتنتقد ممارسات إسرائيل الإجرامية، لكن في المقابل من كل هذا نجدها أيضا تقيم علاقات استراتيجية في مجالات عسكرية واقتصادية مع إسرائيل، دون أن يحدث ذلك تعارض أو عدم اتساق في سياستها الخارجية.

– الدبلوماسية المتناغمة: و يعتمد هذا المبدأ على تبلور حالة من التوافق والانسجام بين الاستراتيجية الكبرى للدولة والاستراتيجيات الصغيرة للشركات والأفراد والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث يتوافق سلوك اللاعبين الدوليين من غير الدول (سواء شركات تركية أو جمعيات رجال أعمال) مع سلوك الدولة التركية وسياستها الخارجية تركيا المنفتحة على أفريقيا والعرب من خلال حصولها على عضوية مراقب بالاتحاد الإفريقي والجامعة العربية وتشكيل المنتدى التركي – العربي، وعضويتها الكاملة في العديد من المنظمات الدولية، استضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية مثل قمة الناتو ومنظمة المؤتمر الإسلامي، يصاحب هذا الانفتاح تفاعل موازي لمؤسسات المجتمع المدني التركية واتحادات المستثمرين وجمعيات رجال الأعمال التركية مع الدول العربية والإفريقية والإسلامية بشكل متناغم مع توجهات الدولة وسياستها الخارجية.

– أسلوب دبلوماسي جديد: أي رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي: وأن تكون دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية، وهذه الرؤية ليست موجهة للدبلوماسيين والسياسيين وحدهم بل للمثقفين أيضا، إذ إن الوصول إلى نتائج ايجابية في هذه الرؤية يعد أمرا مستحيلا دون إعادة تهيئة المثقف وتطويره في نموذج جديد.(25)

3- مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

إن الحديث عن موضوع السياسية الخارجية الأمريكية يجعلنا نتوقف قليلا عند وزير الخارجية الفرنسي "دوفليبان" في مقولته الشهيرة :" على العالم أن يقف على رجلين بدلا من رجل واحدة "، هي كلها إيحاءات تشير إلى قوة وعظمة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا جاءت لتؤكد عن مدى حنكة ودهاء صانعي القرار بها، فالولايات المتحدة الأمريكية بلد نستطيع أن نقول عليه ببلد الاستثناءات، بلد استثنائي في تاريخه والذي يعود ميلاده إلى مضي قرنين تقريبا، على غرار الماضي الطويل لباقي الدول الكبرى، استثنائي جغرافي لكونه يأخذ موضع الجزيرة، كما أنه استثنائي من الجانب القيمي فالولايات المتحدة الأمريكية لم تبتكر الحرية ولا الديمقراطية ومع ذلك فقد جعلت من القيم الديمقراطية والليبرالية تنتصر في العالم، هي حقيقة جاءت لتنعت سياساتها الخارجية بالفعالية، فمنهجها وسلوكها الدولي واقعي بحت قائم على تعظيم القوة من أجل تحقيق المصلحة الوطنية، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عرفت السياسة الخارجية الأمريكية منحنى متزايدا والذي أخذ يتجه إلى المزيد من العالمية وذلك بإحكام السيطرة والهيمنة على جل التفاعلات الدولية لتصنع مقدراتها الاقتصادية والعسكرية، الثقافية والتكنولوجية فالولايات المتحدة الأمريكية البلد رقم واحد في العالم، في حين أخذت جل الدول الأخرى تتطلع وترتقي وتسمو لتحاكي سياستها الخارجية وتستنبط فكرها الاستراتيجي.

3-1: مقومات السياسة الخارجية الأمريكية .

أ- **المقوم الاقتصادي:** تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في العالم من الناحية الاقتصادية، حيث بلغ الناتج القومي الإجمالي حوالي 13 تريليون دولار في عام 2006، وهو ما يعادل 30% من إجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا، هذا وقد بلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي حوالي 2.2% عام 2008، ومن ناحية أخرى تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة تجارية، إذ شكلت الصادرات السلعية الأمريكية حوالي 11.9% من قيمة الصادرات السلعية العالمية كما شكلت قيمة الواردات الأمريكية حوالي 18.6% من إجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في 2001، وقد عزا وزير التجارة الأمريكي "كارلوس غوتيرز" ذلك النمو في الصادرات الأمريكية و زيادتها إلى اتفاقيات التجارة الحرة إذ قال: " أنه على الرغم من أن بلدان اتفاقيات

التجارة الحرة لا تشكل سوى 7.3% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، فإن الصادرات إلى تلك البلدان تشكل 42.5% من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإن هذه المكانة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى الهيمنة على المؤسسات المالية الدولية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، ناهيك عن قبوع الدولار الأمريكي في المرتبة الأولى فيما لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الأجنبية.(26)

ب- المقوم العسكري: إلى جانب القوة الاقتصادية، يعد المقوم العسكري عاملا مهما للهيمنة الأمريكية، فالميزانية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد بلغت 06% من إجمالي إنتاجها الوطني في أواسط الثمانينات من القرن الماضي، نجدها قد تراجعت إلى نسبة 03% أثناء القفزات الفجائية للحرب الباردة، ففي نهاية تسعينات القرن الماضي وبسب الفوائض في الميزانية في سنوات رئاسة "كلينتون" والسياسة المقررة من قبل الرئيس "بوش الابن" و ردا على اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ارتفعت الميزانية العسكرية الأمريكية من 300 مليار في عام 2000 إلى 400 مليار دولار في عام 2004، فالولايات المتحدة الأمريكية تمثل وحدها نصف النفقات العسكرية العالمية وأكثر من ثلثي النفقات العسكرية لحلف الأطلسي 27، وبهذا الرقم الضخم المخصص للقطاع العسكري نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد على أهمية القوات العسكرية في نجاح سياستها الخارجية واستراتيجيتها الأمنية القومية، فضلا على الدفاع عن المصالح الأمريكية الحيوية، والتي تشمل الدفاع عن إقليم الولايات المتحدة الأمريكية ومواطنيها وحلفائها وازدهارها الاقتصادي، ومصالح الولايات المتحدة الهامة التي لا تهدد بقاء الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها تؤثر بشكل عام على الرفاه الاقتصادي والمصالح ذات الطابع الإنساني.(28)

جـ – المقوم التكنولوجي: أضحى المقوم التكنولوجي قوة لا يستهان بها في عصر أصبح لا يعترف إلا بالقوى، ففي هذا الصدد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا في قدراتها التكنولوجية، إذ تعد في مقدمة الدول الرأسمالية التي دشنت ما يسمى بـ عصر الثورة الصناعية الثالثة، أو ثورة المعلومات، وهو ما يعني زيادتها وتقدمها في مجالات التكنولوجية المعقدة، كالتكنولوجيا العسكرية، وتكنولوجيا الفضاء والاتصالات والعقول الالكترونية والهندسة الوراثية

وغيره، وبذلك تعد التكنولوجية الحديثة واحدة من أهم ميادين قوة الولايات المتحدة الأمريكية المؤثرة سواء على الصعيد المدني، أو الصعيد العسكري .(29)

3–2: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

أ– من الناحية السياسية :

– ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية وسيادتها ووحدتها الإقليمية وسلامة مواطنيها وحرياتهم

– إقامة نظام دولي جديد بقيادتها .

– تقديم الدعم والحماية للحلفاء والأصدقاء بما يضمن تحقيق وضمان مصالحها الحيوية .

– الحد من ظهور قوة دولية منافسة .

– الهيمنة على شؤون المجتمع الدولي .

ب– من الناحية الاقتصادية :

– الحفاظ على قوة الاقتصاد الأمريكي .

– تأمين مصادر الطاقة الدائمة والمضمونة للولايات المتحدة الأمريكية.

– مواجهة القوى والتكتلات الاقتصادية الكبرى .

جـ – من الناحية العسكرية :

– إدامة التفوق العسكري الأمريكي العالمي .

– منع انتشار أسلحة الدمار الشامل .

– إنشاء دفاع فعال مضاد للصواريخ .

– ضمان جاهزية واستمرارية القوات العسكرية الأمريكية .

– تحديث وسائل الاتصالات والقيادة والتحكم والاستخبارات .

3–2: وسائل السياسة الخارجية الأمريكية في تحقيق أهدافها

– الوسيلة العسكرية (القوة الصلبة): وذلك باستخدام الأداة العسكرية لتنفيذ سياساتها الخارجية

– الوسيلة الاستخباراتية (الدعم الاستخباراتي واللوجستي) – (القوة الناعمة) .

– الوسيلة الاقتصادية (القوة الناعمة): وذلك بالاعتماد على المؤسسات المالية الدولية، والاعتماد في كثير من الأحيان على المساعدات المالية.

– الوسيلة السياسية (القوة الناعمة): توظيف الأمم المتحدة كوسيلة دولية أو مرجعية لشرعية سلوكها الدولي .

– الوسيلة الإعلامية – الدعائية (القوة الناعمة): من خلال التركيز على المؤسسات الإعلامية الأمريكية في تحقيق مصالحها الوطنية.(30).

ثانيا: محددات السياسات الخارجية التركية والأمريكية اتجاه الشرق الأوسط

بين نعم الموقع الجغرافي الاستراتيجي، وبين نقم المصالح والتوجهات الأمنية العالمية والإقليمية المعاكسة، وبعيدا عن مشاعر الصداقة و هروبا من القيم و الإيديولوجيات المشتركة، ولدت من أرحام كل هذه التوصيفات استراتيجية قوامها طرفان الأول ريادي والثاني طامح للوصافة، إنها علاقة متينة وعميقة تمتد أواصرها إلى جذور تاريخية بعيدة المدى والتي لطالما حكمت دعائمها بمحدد عسكري محض وأخر اقتصادي بروتوكولي تعاوني(31)، إذا فهي علاقة غير قابلة للفصل والقطع يأتي هذا خاصة في ظل مطامع تركيا للعب على وتر أمريكا ونفوذها وهيمنتها على العالم ضغطا على أوربا من أجل قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي، وفي الجهة المقابلة تسعى أمريكا ومن خلال تواجدها الدائم ولاسيما العسكري في تركيا من أجل ضمان مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، و خاصة وأن هذه الأخيرة تتوسط قارتي أوروبا وآسيا، فهي بذلك تتحكم في ممرات ومضايق بحرية مما يجعل منها ذات أهمية استراتيجية عظمى بالنسبة للتوازنات السياسية في أوروبا (32)، وفي هذا السياق ومع انتهاء الحرب الباردة لم يكن أحد يتوقع أو يتنبأ بدوام و استمرارية نفس نهج العلاقة بين الجانبين، خاصة على إثر انهيار الاتحاد السوفيتي العدو والمهدد الأول للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق

الوسط، إلا أن صانع القرار الأمريكي وفي نوع من التخمين الاستراتيجي المستقبلي أدرك أهمية تعزيز علاقاته الاقتصادية والعسكرية مع تركيا ولعل هذا ما جره لعقد اتفاق الدفاع التعاوني الاقتصادي مع تركيا سنة 1980، بذلك تكون أمريكا قد أمنت مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وفي مقابل ذلك تكون تركيا قد كسبت الريادة الإقليمية ناهيك عن تحصيلها نصف تأشيرة الاتحاد الأوروبي (33).

1- مجالات التقارب والتعاون التركي الأمريكي

تتجلى نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا باعتبارها أحد المفاتيح الاستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز مرورا بالبلقان والشرق الأوسط، وفي هذا الصدد نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حرصت طيلة نصف قرن على توطيد علاقتها بتركيا ودعمها عسكريا واقتصاديا، وفي هذا السياق شهدت العلاقة بين البلدين مزيدا من التقارب والتمتين خاصة خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، يأتي هذا نظرا لحاجة الولايات المتحدة الأمريكية لفرض وجودها في منطقة الشرق الأوسط .

1-1:المجال العسكري

كانت ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر تركيا بأنها الحليف والشريك واللاعب رقم واحد في منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، ولذلك سعت جاهدة للعمل على مكافئتها من خلال توفير الحماية الكافية لها في مواجهة أي تهديد أي كان نوعه إقليميا أو دوليا، ولعل ما يؤكد صحة هذا الكلام هو تشكيل الهيئة المشتركة بين البلدين للتنسيق في العديد من القضايا الاستخباراتية (34)، وخير دليل على هذا هو عملية الاستخبارات الأمريكية في إلقاء القبض على زعيم الحزب الكردستاني "عبد الله أوجلان" في كينيا سنة 1999، وهي المساعدة الأهم التي قدمتها المخابرات الأمريكية إلى تركيا خلال سنوات عدة، وهو الأمر الذي حسم الكثير من التحفظات لدى الأتراك بشأن طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل من ذلك فقد تكون أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية قد حسمت قدرا كبيرا أيضا من التحفظات والمخاوف بخصوص دور تركيا وأهميتها الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. (35)

جدول02: يوضح المساعدات الأمريكية العسكرية والأمنية إلى تركيا بملايين الدولارات للفترة بين 1948-2012

الفترة الزمنية	المساعدات العسكرية والمالية	أسلحة فائضة عن الحاجة	التعليم والتدريب العسكري	مكافحة المخدرات وتطبيق القوانين الدولية	مكافحة الإرهاب وإزالة الألغام أمور ذات صلة	منح أخرى	إجمالي المنح	قروض
1948-1950	–	؟	111.8	–	–	3.406.0	4.386.8	158.0
1976-1981	–	–	3.4	–	1.0	10.5	14.9	952.9
1982-1992	1.884.0	–	36.4	–	2.7	1.362.1	3.289.2	2.769.1

1-2: المجال الاستراتيجي

منذ انضمام تركيا إلى حلف الشمال الأطلسي، ونظير الدور الذي سعت إليه خاصة ما تعلق بحفظ الأمن والاستقرار في وسط شرق أوربا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي سابقا، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن تركيا جزء أساسي في منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وأنه يجب العمل على حمايتها في مواجهة أية تهديدات إقليمية، ولعل هذا الدور المناط بتركيا جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسجل إعجابها به و تستفيد منه معنويا ورمزيا بمشاركة دولة مسلمة في إطار حربها على أفغانستان، هذا فضلا عن إرسال تركيا لما يقارب حوالي 120 جندي لتقديم العون لقوات الدعم والإسناد التابعة لحلف الناتو، هذا ولا تزال تركيا تقوم بدور مهم في إطار تقديم العون اللوجستي والتدريبي لقوات الجيش الأفغانية.(36)

1-3: المجال الاقتصادي

لم تقتصر العلاقات التركية الأمريكية على البعد الاستراتيجي فحسب وإنما سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتوطيد علاقتها الاقتصادية بتركيا خاصة خلال النصف الثاني من التسعينات من القرن الماضي(37) التي وصل فيها التبادل التجاري بين البلدين حوالي 80%، وهو الذي يعد تطورا غير مسبوق لكنه أقل بكثير مما يريده الجانب التركي الذي يفضل المنح والمساعدات المالية، في حين زادت التفاعلات الاقتصادية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية منذ عامي 2002-2010 بحيث كانت قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية 3356126 دولار في عام 2002، وقد بلغت 3762919 دولار في عام 2010، في حين بلغ إجمالي الصادرات 3605989 دولار في عام 2002، و وصل إلى 113883219 دولار في عام 2010 بينما شهدت الواردات نموا كبيرا حيث بلغت 3099099 دولار عام 2002، لترتفع سنة 2010 لتصل إلى 12318745 دولار.(38)

جدول03: يوضح الواردات التركية من الولايات المتحدة الأمريكية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات (1950-2000)

العام	الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية ألاف الدولارات	إجمالي الواردات بألاف الدولارات	النسبة المئوية	الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية ألاف الدولارات	إجمالي الصادرات بألاف الدولارات	النسبة المئوية
1950	68..7	285446	24.5	44484	263424	16.9
1955	111297	497632	22.4	486640	313346	15.5
1960	120609	468186	25.8	48130	320731	18.3
1965	160639	571953	28.1	82329	463738	17.8
1970	206040	94704	21.7	56235	588476	9.6
1975	425748	4738558	9	147120	1401075	10.5
1980	432357	7909443	5.5	127390	2910122	4.4
1985	1150061	11343375	10.1	505992	7958008	6.4
1990	2281647	22302126	10.2	967622	12959288	7.5
1995	3723982	35709011	10.4	1513831	21637041	7
2000	3911022	54502821	7.2	3135162	27774906	11.3

ففي عام 2002 تم تشكيل منطقة صناعية مشتركة بين واشطن وأنقرة والتي أعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الأمريكية، وإعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين، وبهذا تعد الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر شريكي تجاري بعد ألمانيا بصادرات بلغت قيمتها حوالي 5.7 مليار دولار.(39)

2- بؤر التوتر والصراع التركي الأمريكي

2-1: الملف العراقي: ساد التوتر في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا عقب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 حيث أبدى الجانب التركي وحسب أجندته الاستراتيجية تخوفا كبيرا إزاء إقدام السياسة الكردية العراقية بالتوجه نحو قيام حكم ذاتي كردي دائم، على أن يكون لهم في المستقبل الدولة الكردية المستقلة، معتبرة أن حدوث ذلك سيكون بسبب السياسات الأمريكية بالأساس وهكذا تطورت العلاقة بين الجانبين فزاد حجم التوتر بين الطرفين، وفي مقابل كل هذا رفضت تركيا السماح للولايات المتحدة الأمريكية من استخدام أراضيها لأجل تحقيق هذا الغزو وجاء نتيجة الرفض البرلماني التركي، ولعل هذا الرفض نبع أيضا من شعور تركيا بأن الولايات المتحدة الأمريكية ربما تكون داعمة لمساعي كيانية للكرد في المنطقة، أو لديها جدول أعمال سريا يتعارض مع المصالح التركية خاصة ما تعلق بمؤامرة تستهدف تقسيم تركيا إلى تكوينات اثنيه متعددة، أو على الأقل تحجيمها وإشغالها بجدول أعمال محلي مثقل بالتوتر و العداء41().

هذا وقد استمر التباعد الأمريكي التركي بشأن العراق، حيث دعمت تركيا في الانتخابات النيابية العراقية التي جرت في عام 2010، تكتل السيد إياد علاوي، وعارضت إعادة اختيار رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي –آنذاك– الذي رأت في سياساته الداخلية تكريسا للنهج الطائفي، الذي "فشلت" واشنطن في كبح جماحه، كما كانت تنظر إليه أيضًا بوصفه "رجل طهران" في العراق، في حين دعمت واشنطن إعادة اختياره، وترى أن عداء أنقرة له غير ضروري ولن يأتي بنتائج إيجابية، لكن أثبت التطورات الميدانية في العراق بعد إعادة اختيار نوري المالكي رئيسا لمجلس الوزراء العراقي وإزاحته عن الحكم في أب/أغسطس 2014، على خلفية أحداث الموصل، نجاعة الموقف التركي من المشهد العراقي.

2-2:الملف السوري : يعد هو الأخر أحد أهم نقاط التقاطع بين الطرفين حول طريقة المثلى للتعامل مع الوضع المعاش والهدف النهائي له، فحينما اندلعت الانتفاضة السورية في 15 آذار/مارس 2011، ولاحتواء تداعياتها طلبت الحكومة التركية من الحكومة السورية التجاوب مع مطالب الشعب السوري، ولكنها رفضت واستمرت في ممارسة القتل والتنكيل

بالمتظاهرين السوريين، حينها وتحديدا في تشرين الأول/أكتوبر عام 2011، دعا رئيس الوزراء التركي السابق ورئيس الجمهورية الحالي رجب طيب أردوغان، الرئيس السوري بشار الأسد بالتنحي عن الحكم.

هذا وعلى الرغم من أن الموقف التركي لقي ترحيبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أنه تأكيد لوقوف تركيا مع الغرب في مشهد التغيير العربي إلا أن الانتفاضة السورية جسدت أكبر المشاهد الخلافية التي حازت اهتمام الدولتين وبشأن أسلوب التعامل معها والغاية النهائية لها، بالنسبة لتركيا لم يكن لديها اقتناع متماسك بأن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب بشكل جدي في تغيير الحكم في سورية على الرغم من تصريحات رئيسها "باراك أوباما" بداية الانتفاضة السورية بأن حكم الرئيس بشار الأسد قد فقد شرعيته فهي تفضل بقاؤه على جلب الإسلام السني المتحالف مع تركيا غير مرحب به إسرائيليا، والذي سيشكل خطرا– كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية– على مكونات المجتمع السوري غير السنية لذلك رفضت– ولا تزال– ترفض أي مقترح قد يتضمن حظرا جوا أو منطقة آمنة للمدنيين. (42)

بهذا زاد التنافر بين الجانبين حول هذه المسألة وتحديدا في سنة 2012 يأتي ذلك على إثر إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في لعب دور فعال في جلسة مجلس الأمن التي دعت إليها تركيا لمناقشة القضية السورية من باب إنساني على أمل أن تصل إلى فرض منطقة آمنة داخل سوريا يلجأ إليها المدنيون السوريون بدلا من التدفق إلى الخارج ، بحيث لا شيء تغير في هذه المعادلة حتى الآن.

2–3: الملف الإيراني: يعد الملف الإيراني أحد أهم نقاط التقاطع، التوتر، والانفصام بين الجانبين التركي والأمريكي، يأتي هذا نظرا للارتباط الدولي الوثيق الذي جمع ويجمع الطرف الإيراني ونظيره التركي خاصة فيما تعلق بالاتفاقيات الثنائية الاقتصادية والعسكرية بين الطرفين، وبناء على الروابط المتينة تكون تركيا قد عارضت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية لفرض عقوبات على إيران في ما يتعلق بالمجال النووي، وفي هذا الصدد فقد امتنعت مرات عديدة عن التصويت في الأمم المتحدة بل صوتت ضده في مجلس الأمن، مما خلف أثار سلبية في العلاقة بين الطرفين إذ أصاب الإحباط لدى الأوساط الأمريكية إيمانا منهم بأن تركيا

تعدم دعما لوجستيا للبرنامج النووي الإيراني، ولعل ما زاد الطين بلة هو إبرام الاتفاق الثلاثي مع البرازيل، ملف أسال العرق البارد للأمريكان في حين كاد أن يفقد الأتراك شرعية الولايات المتحدة الأمريكية الدولية، لكن سرعان ما تغيرت وجه النظر التركية من البرنامج النووي الإيراني بعد الأزمة السورية على الصعيد الرسمي والشعبي، وجاء هذا التغير بعد الثورات العربية وتحديدا بعد اندلاع الثورة السورية دون أن يعني ذلك الدخول في صراع مباشرة مع إيران(43)، وعليه كاد يكلف هذا الملف الخسارة لكلا الطرفين، من جانب تركيا خسارة الولايات المتحدة الأمريكية، يعني خسارة حليف مهم في الشرق الأوسط خاصة في ظل تأخر عضويتها في الاتحاد الأوروبي، بينما الطرف الأمريكي خسارة تركيا يعني البحث عن حليف ليس بمكانة وموقع تركيا الاستراتيجي في المنطقة.

وبهذا نخلص للقول أنه كلما زاد تغلغل وانغماس تركيا في مناقشة ملفات الشرق الأوسط كلما زاد تشبث واهتمام أمريكا بها كحليف استراتيجي يجب رعايته والحفاظ عليه، من أجل ضمان وجود دائم وتسجيل حضور قائم في ذات المنطقة التي تشهد تنافسا وتصارعا كبيرا على ثرواتها الباطنية بصفة عامة، والطاقوية بصفة خاصة، ويأتي هذا في ظل سيادة سياسة دولية قائمة على مبدأ "لا توجد صدقات دائمة، ولا توجد عدوات دائمة، إنما توجد مصالح دائمة ".

خاتمة

نخلص في الختام إلى أن الحيز الجغرافي الموسوم بالشرق الأوسط، أضحى فريسة لذئاب كشرت أنيابها لتطلق العنان لما يسمى بسياسة أنا ومن بعدي الطوفان، سياسة هجينة أدخلت جل دول المنطقة في دوامة صارع سياسي، وتقهقر اقتصادي، وتخبط اجتماعي، وتراجع فكري وثقافي، وفي المقابل من كل هذا توافد أجنبي، تناحر إقليمي، ونزاع جواري حدودي، كل هذا جعل للقوى الكبرى يد في المنطقة، تارة تحت شعار ديمقراطي، وتارة أخرى تحت ستار إصلاح سياسي، اقتصادي هز كيان هذا الحيز الجغرافي ليبعث ما يسمى نوعا من العنف السياسي، والانقسام المجتمعي وأمام هذا الوضع الأهون تحركت القوى الإقليمية والدولية كل حسب أهدافه وغايته، ونخص بالذكر هنا الدور الإقليمي الحثيث لتركيا في مناقشة وبحث جل الملفات والقضايا الشرق الأوسطية العالقة (المياه، الحدود، الأكراد النووي، الملف السوري) المرهون حلها وتسويتها بصونها لأمنها القومي، ومن ثمة ضمان دورها الإقليمي الريادي والقيادي، وفي المقابل من كل هذا سعت والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة رقم واحد في العالم بمبادرات أخذت أشكال متعددة ومختلفة فتراوحت بين التدخل العسكري، وبين المساعدة الاقتصادية، وبين الضغط المؤسسي الدولي، كلها مساعي سعت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية وبالاعتماد على حليف استراتيجي تركي لضمان لتواجدها الدائم في المنطقة ومن ثمة منع أي قوى أخرى لمزاحمتها، إذا بين نظرية القيادة من الخلف (الولايات المتحدة الأمريكية) ونظرية (التحالف الاستراتيجي المشترك) نمت و توطدت العلاقة بين الطرفين يوما تلوى الأخر.

وفي حال استمرار تركيا العمل بمبدأ تصفير المشكلات، وخاصة إذا رافق هذا المبدأ انفتاح على المستويين الداخلي والخارجي، وفي حال استمرار ثقة الشعب بالقيادة الحاكمة، سيجعل كل هذا مجتمعا الاتحاد الأوروبي يبدي رغبته الأكيدة للاستفادة من قوة إقليمية قارة، وقوة عالمية ناشئة ومؤثرة ألا وهي تركيا لتعزيز كيان هيئته الحكومية الدولية، ومن ثم ضمان تواجده على المسرح التنافس على الأسواق العالمية في مجابهة غيره من القوى والتكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية، تبقى هذه وجهة نظر خاصة بالباحث، غير أن هناك من الباحثين من يبدي وجهة نظره باستحالة انضمام تركيا إلى القطار الأوروبي.

الهوامش:

1- عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2008، ص 58.

2- ممدوح محمود مصطفى منصور، **الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص ص ص39- 40

3-جليل معمر علي، **السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (سلسلة أوراق بحثية) ،2011، ص ص 46-47.

4- يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص 120.

5- ناجي صادق شراب، "مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي"، (رسالة مقدمة لنيل متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة ، 2012)، ص ص 19- 20.

6- عبد الوهاب كيالي وآخرون، **موسوعة السياسة الجزء الثالث**، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1993 ص 456.

7- جليل معمر علي، **مرجع سابق**، ص 51.

8- يحي أحمد الكعكي، **مرجع سابق**، ص 126.

9- جليل معمر علي، **مرجع سابق**، ص 52.

10- كعسيس خليدة، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مشروع الشرق الأوسط الكبير"، (رسالة مقدمة لنيل متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص ص 55- 56

11- محمد أزعر، "السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة العربية والتوازنات بعد حرب الخليج"، **مجلة مستقبل العالم الإسلامي** العدد 07، 1992، ص 75

12- خديجة لعريبي، "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد أحداث 11سبتمبر 2001"، (رسالة مقدمة لنيل متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية وإستراتجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر، 2014)، ص 34.

13- ممدوح محمود مصطفى منصور، **مرجع سابق**، ص ص 60-61

14- زياد طارق الشرطي، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينة عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2013، ص 67.

15- عقيل سعيد محفوظ، "المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركيا: دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية"، (أطروحة_مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، جامعة حلب، 2006)، ص 49.

16- **المرجع نفسه** .

17- أحمد محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق، 1998، ص 39.

18- علي حسن باكير وآخرون، **تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو- سياسية والجيو استراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي**، قطر: الدار العربية للعلوم، 2009، ص 24.

19- دني إيمان، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية ، 2014، ص ص 83 - 85

20- ابراهيم أوزتورك، **التحولات الاقتصادية بين عامي 2002-2008**، قطر: الدار العربية للعلوم، 2009، ص53.

21- أحمد داوود اوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ط2، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 48.

22- علي حسن باكير، **مرجع سابق**، ص 36.

23- جليل عمر علي، **مرجع سابق** ، ص39.

24- محمد نور الدين، **السياسة الخارجية .... أسس ومرتكزات**، قطر: الدار العربية للعلوم ، 2009، ص 138.

25- بهاء الدين محمد، **دروس مستفادة من السياسة الخارجية التركية الجديدة**، نقلا عن موقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267533 تاريخ الاطلاع: 2016/03/15.

26- سليم كاطع علي، "مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي"، **مجلة دراسات دولية**، العدد الثاني والأربعون، ص ص ، 156- 158

27- مكسيم لوفابر ، **السياسة الخارجية الأمريكية**، بيروت: عويدات للنشر والطباعة ، 2006، ص ص 121- 122.

28- علي دعسان الهقيش، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي 2001-2011" (رسالة مقدمة لنيل متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص25.

29- سليم كاطع علي، **مرجع سابق**، ص ص 164-165

30- باهر مردان، **الاستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات**، بكين: 2014، ص 34.

31- لقمان عمر محمود النعيمي، **تركيا في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة :دراسة في تطور العلاقات التركية الامريكية بعد الحرب الباردة 1991-2008**، الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2008، ص201.

32- دني إيمان، **مرجع سابق** ، ص209.

33 - kamel kirisci ,turkey and the states ambivalant allies,middle east rewiew of international affairs ,1991,p21.

34- خليل العناني، **مع الولايات المتحدة الأمريكية مصالح استراتيجية متبادلة**، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2011، ص 150.

35- عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغيير**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 238 - 239.

36- محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص 150.

37- خليل العناني، **مرجع سابق**، ص 153.

38- عقيل سعيد محفوض، **مرجع سابق**، 250.

39- خليل العناني، **مرجع نفسه**، ص 153.

40- زياد طارق الشرطي، **مرجع سابق**، ص 194.

41- عقيل سعيد محفوض، **مرجع سابق**، ص ص 254- 255.

42- **العلاقات الأمريكية التركية...على المحك**، نقلا عن:
http://rawabetcenter.com/archives/1820 تاريخ الاطلاع : 2016/03/16.

43- علي حسن باكير، **أمريكا و تركيا: معادلة القوة الصاعدة و القوة المتراجعة**، تقارير مركز الجزيرة للدراسات 2012، ص04.